



المنظمة الديمقراطية للشغل

المنظمة الديمقراطية للجماعات المحلية
المكتب الوطني

إضراب يومي 16 و 17 ماي 2012 بالجماعات الترابية

احتجاجا على

□

2144

22

2142

41

فإن المنظمة الديمقراطية للجماعات المحلية العضو في المنظمة الديمقراطية للشغل

تقرر

- خوض إضراب يومي 16 و 17 ماي 2012 بجميع المصالح والأقسام التابعة للجماعات الترابية (الجماعات الحضرية والقروية، العمالات، مجالس الجهات، والباشويات والقيادات)
- تنظيم ندوة صحفية يوم الثلاثاء 15 ماي 2012 على الساعة العاشرة صباحا بالمقر المركزي للمنظمة الديمقراطية للشغل وذلك من أجل تسليط الضوء على مستجدات مطالب ونضالات موظفي الجماعات الترابية.

تطالب

2112

تنفيذ الاتفاقات السابقة التي التزمت بها وزارة الداخلية

271

4211

2117

41

□

- إصلاح الأخطاء التقصيرية لوزارة الداخلية والجماعات الترابية الناتجة عن تأخرها في إجراء امتحانات الكفاءة المهنية وذلك باحتساب المفعول الإداري والمالي من سنة الاستحقاق؛

مساندته المطلقة للمطلب العادل والمشروع للتنسيقية الوطنية للموظفين المجازين غير المدمجين في السلم العاشر وذلك باحتساب تاريخ فاتح يناير 2011 تاريخ المفعول الإداري لإدماجهم في إطار متصرف من الدرجة الثالثة وهو ما يعادل سلم الأجور العاشر

- المماثلة بين موظفي الجماعات الترابية وباقي الموظفين العاملين بباقي القطاعات وذلك بخلق نظام تعويضات يعادل التعويضات عن المهام المماثلة التي يقوم بها موظفي الجماعات الترابية وموظفي القطاعات الأخرى.

□

□

- إرجاع الحق المكتسب في الترقى المباشر وبنسبة 100 في المائة وباعتماد خمس سنوات كأقدمية في السلم بدل 10 سنوات.

□

□

□

- إنصاف فئة مسيري الأوراش والرسمين وواضعي المشاريع المرتبين حاليا في فئة المساعدين التقنيين وتعويضهم عن سنوات الجمود الإداري وذلك بإصدار مرسوم استثنائي يقضي بإعادة ترتيبهم في هيئة التقنيين؛

44.71

1

□

□

- احترام الحقوق والحريات النقابية داخل القطاع وإيقاف كافة التعسفات التي يتعرض لها المسؤولون النقابيين وإرجاع كافة المطرودين إلى عملهم وضمان حق متصرفي وزارة الداخلية العاملين بالجماعات الترابية في الترشح للجن الثنائية وحق جميع موظفي الجماعات الترابية في الترشح للانتخابات الجماعات الترابية وفي الدوائر التي يقطنون بها؛ وإيقاف استغلال عمال الإنعاش الوطني وإدماج العاملين منهم بمصالح الجماعات الترابية ضمن ميزانياتها.

□

□

□

- ضمان الحق في ولوج الإطارات الوظيفية الأعلى عبر آلية التكوين وذلك بإعادة فتح مراكز التكوين الإداري والتقني والهندسي المتعلقة بالوظيفة الترابية.

